

فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية الدينار الجزائري أنموذجا

أ/ نعمان سعدي
جامعة التكوين المتواصل

ملخص :

عموما، تتميز الوضعية الاقتصادية لدول العالم الثالث بالهشاشة التي تتجسد من خلال الاختلالات الهيكلية، إن على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي. ومن أجل تجاوز ذلك، يلجأ البلد المعني، باعتباره عضوا في صندوق النقد الدولي، إلى انتهاج سلسلة من إجراءات تهدف في مجملها إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، ويسطر، بالتعاون الوثيق مع هذا الأخير، برامج تثبيت وأخرى للتصحيح الهيكلي.

من بين الأدوات التي يركّز عليها الصندوق بقوة، هي تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل عملة مرجعية التي تؤدي حسب مقاربات خبراء هذا الأخير، إلى إمكانية استعادة التوازنات الكبرى من خلال "أثر الأسعار" في المدى القصير و"أثر الحجم" في المدى المتوسط.

لكن الواقع الجزائري المترتب عن جملة التخفيضات المتتالية للدينار خلال الاتفاقيات الأربعة الموقعة مع الصندوق في الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 1998، لم يكن بنفس المثالية التي يرسمها منظرو أكبر وأهم منظمة نقدية دولية خاصة فيما يتعلق بالتكلفة الاجتماعية.

الكلمات المفتاح : صندوق النقد الدولي، برامج التصحيح والتثبيت، التخفيض، تسعيرة الدينار، الميزان التجاري، المديونية الخارجية.

Abstract :

Généralement, la situation économique des pays du tiers monde est caractérisée par la vulnérabilité qui s'incarne à travers des déséquilibres structurels au niveau interne et externe. Pour y remédier, le pays concerné, étant membre du fonds monétaire international, entreprend des mesures de relance économiques et réalise, en étroite collaboration avec ce dernier, des programmes de stabilisation et d'ajustement structurel.

Parmi les mesures sur lesquelles le FMI insiste fortement, on trouve la dévaluation de la monnaie locale qui consiste à abaisser son taux de change par rapport à une monnaie de référence ; Cette politique peut mener, selon ses experts, à travers " l'effet prix" et par la suite " l'effet volume", le pays concerné à retrouver ses équilibres et sa croissance économique.

Mais, la réalité vécue en Algérie à la suite des séries de dévaluation du dinar dans le cadre des quatre accords signés avec le FMI durant la période 1989-1998, n'a pas été aussi exemplaire, notamment au niveau du cout social.

Mots clés : FMI, Programmes d'Ajustement et de Stabilisation, Dévaluation, Balance commerciale, Dette extérieure.

تمهيد :

كان ولا يزال لصندوق النقد الدولي حضورا بارزا في مشهد الأحداث المالية والنقدية والإقتصادية الدولية منذ النشأة الى تاريخ اليوم، إذ احتل الصدارة على مسرح السياسة الدولية في أزمة السبعينيات، وساهم بفعالية في التطورات والتحوّلات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية العالمية بداية من أواخر الثمانينيات، كما ساهم في مواجهة الأزمة المالية الأخيرة (2008) وتبعياتها، وله مساهمات في كبرى المسائل النقدية والمالية الراهنة، خاصة

فيما يتعلق بالسيولة الدولية بمختلف مكوناتها ودورها في استقرار النظام النقدي الدولي، دون إغفال دوره في تقديم الوصفات للبلدان الخاضعة لبرامجه.

هذه البرامج تتمحور، أساسا، حول مجموعة من إجراءات وأدوات تهدف، حسب منظريها، إلى معالجة التشوهات التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم الثالث؛ وبالعودة الى المادة الاولى من الفقرة الرابعة من اتفاقية الصندوق، نجد أنها تتضمن جملة من أهداف يأتي على رأسها استقرار أسعار الصرف التي تتحقق من خلال الأداة محل الدراسة وتتمثل في سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف البلدان العضوة الخاضعة للبرامج التثبيت أو التصحيح التي تُركّز بالدرجة الأولى على أسلوب تخفيض القيمة الخارجية لعملات الدول النامية على اعتبار أن أغلبها، إن لم تكن كلها، مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية حسب تقديرات الصندوق.

من أجل توضيح مجال الدراسة، ارتأينا طرح التساؤل التالي:

ما هي المستويات المناسبة لتخفيض قيمة عملة البلد الخاضع لبرامج صندوق النقد الدولي من أجل استعادة التوازنات الخارجية، و من ثم الخروج من الأزمة التي استدعت البلد المعني الخضوع لهذا النوع من البرامج ؟

لتحديد معالم المقاربة، استلزم الأمر الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد شروط معينة وجب التقيّد بها لتحقيق الأهداف المسطرة؟
- ما طبيعة الآثار المترتبة عن هذه العملية؟
- ما هي التجربة الجزائرية في هذا الميدان؟

تكمن أهمية الدراسة في استبيان مدى مصداقية عملية تخفيض قيمة العملة المحلية ومدى فعاليتها في إحداث تغييرات على مستوى الأسعار المحلية للسلع والخدمات والأصول المالية التي من شأنها الرفع من تنافسية سلع وخدمات الدولة المعنية بالتخفيض، في الأسواق الخارجية، وتخفيض حجم الواردات بالنظر الى الزيادة في تكلفة هذه الأخيرة بدلالة العملة المحلية.

إن الهدف من هذا العمل هو اختبار الحلول المقدمة من طرف الصندوق في شكل وصفات "علاجية" للاختلالات التي تعاني منها الدول النامية، وإثبات أهمية و في نفس الوقت، خطورة العملة في إحداث الوثبة المنتظرة أوروبما الدخول في حلقة مفرغة من اللاتوازن إن لم تستوف العملية شروطا بعينها.

لاستيفاء الموضوع أبعاده المطلوبة، تمّ تقسيم البحث الى الخطوات الرئيسية التالية:

- أولا : الأساس النظري للتخفيض؛
- ثانيا : حالة ميزان المدفوعات الجزائري؛
- ثالثا : تسعيرة الدينار قبل إبرام الإتفاقيات مع الصندوق؛
- رابعا : تسعيرة الدينار في ظل علاقة الجزائر بالصندوق؛
- خامسا: أثر تخفيض الدينار في الفترة محل الدراسة.

أولا: الأساس النظري للتخفيض

التخفيض هو تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة...) وبالتالي اتجاه جميع العملات، فهو إجراء رسمي لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات خاصة القوية منها، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

1 : نظرية المرونات الحرجة

إنّ الواقع العملي أثبت أن العملية المذكورة أعلاه لا تتم بهذه البساطة من التحليل، بل يستوجب الأمر لنجاح عملية التخفيض إدخال عنصر المرونات التي ركز عليها أصحابها¹[الوكيل، 2006، ص:2]، بحيث بيّنت ج. روبنسون أن نجاح هذه السياسة يتوقف على المرونات الأربعة التالية:

1/1 : مرونة الطلب الخارجي على الصادرات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير (مقومة بالعملة الأجنبية) ومنه زيادة الطلب الخارجي على الصادرات المرتبط أساسا باستقرار الأسعار المحلية، فترتفع حصيلة الصادرات بالعملة المحلية، إلا أن ذلك يتوقف على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات:

الحالة الأولى: إذا كانت هذه المرونة منعدمة (مساوية للصفر) فهذا يعني أن أثر التخفيض على قيمة الصادرات يكون أقل ما يمكن، بحيث أن المتحصلات من العملات الأجنبية لن تزيد حتى ولو بلغت مرونة العرض الداخلي للصادرات ما لانهاية .

الحالة الثانية: إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات غير منعدمة، ففي هذه الحالة فإن نجاح عملية التخفيض مرهون بنسبة تغير الأسعار مقارنة بنسبة التخفيض.

الحالة الثالثة: إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للواحد، يعني أن الطلب متكافئ المرونة (أي يزداد الطلب

¹ أصحاب المدرسة الكلاسيكية التي تعتمد الأسعار في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات (تغيير الأسعار الداخلية وتغيير سعر صرف العملة، وطبيعة الدراسة فرضت علينا اختيار العنصر الثاني فقط)

الخارجي على الصادرات بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة)، ومنه فإن حصيلة العملات الأجنبية من عمليات التصدير تبقى ثابتة. [صفوت، 1993، ص: 29]

الحالة الرابعة: أما وإن كانت مرونة الطلب الخارجي تؤول إلى ما لانهاية، فإن الأثر الذي يحدثه التخفيض على حصيلة الصادرات وبالتالي علاج ميزان المدفوعات يكون أكبر ما يمكن.

2/1 : مرونة العرض الداخلي للصادرات:

الحالة الأولى: في حالة انعدام مرونة العرض الداخلي للصادرات، لن يتغير حجم الصادرات ولا سعرها بدلالة العملة الأجنبية حتى وإن تميزت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات بمرونة لا نهائية.

الحالة الثانية: المرونة مساوية لما لا نهاية، ينخفض في هذه الحالة السعر بالنسبة للمستوردين بنفس المعدل الذي تنخفض به قيمة العملة المحلية، في حين أن السعر المحلي للصادرات يبقى ثابتاً، والسبب في ذلك كون أن مرونة العرض الكبيرة تعني استجابة جانب العرض عند السعر الأجنبي المنخفض.

3/1: مرونة الطلب الداخلي على الواردات:

الحالة الأولى: انعدام مرونة الطلب الداخلي على الواردات، في هذه الحالة يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة في قيمة الواردات، على اعتبار أن سعرها الخارجي يبقى ثابتاً وحجمها لن يتغير، بينما يزيد سعرها المحلي وبالتالي قيمتها الإجمالية بالمقدار الذي انخفضت به قيمة العملة المحلية.

الحالة الثانية: مرونة الطلب الداخلي على الواردات تؤول إلى ما لا نهاية، وهي الحالة المثلى بحيث أن قيمة الواردات تتجه إلى الصفر، بفعل أن الكمية المطلوبة من الواردات تتناقص بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في أسعار الواردات، مما يؤدي إلى

انخفاض محسوس في القيمة الإجمالية للواردات بدلالة العملة الأجنبية.

4/1: مرونة العرض الأجنبي للواردات:

الحالة الأولى: انعدام مرونة العرض الأجنبي للواردات، إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية في ظل عرض أجنبي عديم المرونة فإن انخفاض الطلب الداخلي يؤدي إلى انخفاض السعر الخارجي للواردات بالمقدار الذي انخفضت به القيمة الخارجية للعملة المحلية.

الحالة الثانية: مرونة العرض الأجنبي للواردات تؤول إلى ما لانهاية، في هذه الحالة يبقى سعر الواردات مقوما بدلالة العملة الأجنبية دون تغيير.

5/1: شرط مارشال- ليرنر:

كان يُعتقد ولفترة طويلة، أن تغيرات أسعار الصرف تُحدث دائما أثارا إيجابية على ميزان المدفوعات، فتنطلب حالة العجز اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة وإعادة تقييمها إلى الأعلى في حالة تسجيل فائض في الميزان، إلى أن أثبت أ. مارشال و ليرنر [NEME, 1990, P: 267] بأن عملية التخفيض قد ينجر عنها أثارا غير مرغوب فيها، تؤثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات ، وذلك في حالة ما إذا كانت مرونة الطلب الكلية للبلدين (البلد المصدر و البلد المستورد) أصغر من الواحد، ومنه فإن عملية التخفيض لن تكون مجدية إلا إذا تحقق شرط ليرنر - مارشال [ملاك، 2001، ص:ص 114-115]:

مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات + مرونة الطلب الداخلي على الواردات > 1

يمكن كتابة المعادلة و فق الصيغة الرياضية التالية:

$$em + ém > 1$$

بمعنى أن يكون مجموع مرونة الطلب على الواردات في الدولتين أكبر من الواحد الصحيح وهو ما يعرف باسم شرط مارشال - ليرنر.

في حالة ما إذا كان المجموع مساويا للواحد فان عملية التخفيض لن يكون لها أثرا مباشرا على ميزان المدفوعات وهي حالة عدم استقرار سعر الصرف.

2 : نظرية الاستيعاب²

لقد انصب اهتمام الكلاسيك على الآثار الناجمة عن تغيرات الأسعار عند عملية تخفيض قيمة العملة في استعادة التوازنات الخارجية وأهملوا دور الدخل القومي لافتراضهم ثبات مستويات الدخل والإنتاج والتوظيف؛ هذه المقاربة أشمل من الأولى باعتبار أنها تمتد إلى المستوى الكلي للاقتصاد، إذ تنطلق من النموذج الكينزي في دراستها لآثار التخفيض ضمن الإطار الهام للتوازن الكلي: [الوكيل، 2006، ص:16]

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث:

Y : الناتج الوطني أو الدخل الوطني.

C : الاستهلاك الكلي. و I : الاستثمار الكلي.

إن مجموع المتغيرات الكلية G, I, C تسمى بالامتصاص وتأخذ عادة الرمز A.

G : الإنفاق الحكومي .

X : قيمة الصادرات .

² نظرية الاستيعاب تأخذ بعين الاعتبار عامل المرونات وكذا الدخل، ولن نتطرق في دراستنا إلى منهج الدخل، بل يقتصر التحليل على مقارنة الكسندر عن مقارنة المدرسة الكينزية في توازن ميزان المدفوعات.

M : قيمة الواردات.

$$A = C + I + G \quad \text{بحيث:}$$

ويمثل (A) ذلك الامتصاص الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني الداخلي، من أجل نفقاته الداخلية، أما الفرق بين الصادرات (X) و الواردات (M) فيجسد حالة الميزان التجاري.

فتحقيق الفائض يعني زيادة الدخل الوطني (Y)، بينما العجز يعمل على تخفيض قيمة هذا الأخير. نستخلص أن الامتصاص هو ذلك الفرق بين الدخل الوطني والميزان التجاري: [مندور، 1990، ص ص: 203-222]

$$A = Y - B$$

لقد حاول صاحب مقاربة الاستيعاب الجمع بين أثر الأسعار و أثر الدخل وإن يبدوان أنهما متناقضان إذ يفترض أصحاب الطرح الأول ثبات الدخل الإجمالي باعتبار أن الاقتصاد في وضع التشغيل التام، بينما يفترض أصحاب الطرح الثاني ثبات الأسعار وتغير الدخل لكون الاقتصاد في حالة عدم التشغيل التام.

1/2: الآثار الأولية والثانوية لعملية التخفيض

عندما تلجأ الدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملتها المحلية فإنه يترتب عن ذلك ما يلي:

تغير رصيد الميزان التجاري ($\Delta(X - M) = \Delta B$) بسبب أثر التخفيض على الدخل (Y) وكذا أثر التخفيض على الاستيعاب (A)، حيث يتغير الدخل مباشرة بمقدار (ΔY)، والاستيعاب بمقدار (ΔA) ومنه:

$$(1) \quad \Delta B = \Delta Y - \Delta A$$

و (ΔA) ينتج أيضا، بتضافر أثرين هما: [p.] [GUITTON, 1971593]

- الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب βA والذي يمثل أثر التخفيض على الاستيعاب عند مستوى معين من الدخل الحقيقي.
- الأثر غير المباشر على الاستيعاب من خلال تغيرات الدخل $(\infty \cdot \Delta Y)$

حيث تمثل ∞ الميل الحدي للإنفاق.

وبالتالي فإن الأثر الإجمالي الذي يحدثه التخفيض على الاستيعاب هو:

$$\Delta A = \infty \cdot \Delta Y + \beta A \quad (2)$$

بتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) يصبح التغير (الأثر) على الميزان الجاري:

$$\Delta B = \Delta Y - (\infty \cdot \Delta Y + \beta A)$$

ومنه:

$$\Delta B = (1 - \infty) \Delta Y - \beta A \quad (3)$$

تُبين المعادلة رقم (3) أن التغير في رصيد الميزان هو ناتج عن أثر التخفيض على الدخل (الأثر المباشر والأثر غير المباشر)، بمعنى $(1 - \infty) \Delta Y$ ، وكذا أثر التخفيض على الاستيعاب بمعنى (βA) والذي يمثل حسب ألكسندر بآثار الأسعار، ومنه فإن:

أثر الميزان = أثر الدخل - أثر السعر

ومن المعادلة (3) نستنتج أن ΔB يتحقق إذا كانت $1 > \infty$.

2/2: التفسير:

يُقصد بالآثار الأولية لعملية التخفيض، ذلك التحليل الذي ينصب على الأسعار والذي يعتبره ألكسندر المحرك الأساسي كمرحلة أولى، من خلال أثر المرونات الحرجة على ميزان المدفوعات، لكن سرعان ما يتبعها أثر ثانوي الذي ينشأ من خلال ميكانيزم "المضاعف"، بحيث تولد آثار الأسعار آثار الدخل، ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع الدخل، ومن المحتمل جدا أن هذا الارتفاع الأخير يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، وهكذا يتم الانتقال دون انقطاع، من التحليل القائم على الأسعار إلى التحليل القائم على الدخل. [مندور، 1990، ص: 222]

يعمل التخفيض على تحفيز الإنتاج والدخل، بحيث يمكن لهذا الأخير أن يرفع من الطلب على الواردات فيقلل الأثر الأولي للتخفيض.

A | أثر الدخل :

يؤثر التخفيض على الدخل عن طريق عاملين أساسيين يعملان في اتجاهين متعاكسين و هما:

- أثر الموارد العاطلة
- أثر معدلات التبادل.

وبالتالي، يمكن تحديد أثر الدخل من خلال أثر معدلات التبادل وأثر الموارد العاطلة و ذلك من خلال الصيغة التالية:

بحيث أن:

$$\Delta Y = Y_e (1 - \alpha) - Y_t (1 - \alpha) \quad ; \quad \Delta Y \text{ يُعبّر عن التغير في الدخل؛}$$

$$Y_e (1 - \alpha) = (Y_e - Y_t) (1 - \alpha) \quad ; \quad Y_e \text{ : يُمثّل أثر الموارد العاطلة،}$$

$$Y_t (1 - \alpha) \text{ : يُمثّل أثر معدلات التبادل.}$$

$$\Delta Y = Y_e - Y_t$$

B\ أثر الأسعار:

يتأتى أثر الأسعار من الارتفاع العام للأسعار نتيجة تخفيض قيمة العملة المحلية مما يؤثر مباشرة على الاستيعاب (βA) حسب ما وضحناه في المعادلة رقم (3) .

وتتجلى آثار التخفيض على الاستيعاب في الأوجه الثلاثة التالية:

أ/ أثر الخداع النقدي (الضغط على الاستهلاك): في حالة التخفيض، فإن الأعران الاقتصادية يولون أهمية للارتفاع في الأسعار أكثر من الارتفاع في مداخلم الإسمية، باعتبار أنهم يقللون من استهلاكهم أمام ارتفاع الأسعار حتى وان ارتفعت دخولهم، وبالتالي يحدث انخفاض في الاستيعاب ومنه تحسن وضع الميزان التجاري، وبذلك يكون الخداع النقدي قد ساهم في الأثر الإيجابي للتخفيض.

ب/ أثر إعادة توزيع الدخل: إن الارتفاع العام للأسعار الناتج عن عملية التخفيض يؤدي إلى عدم تحمل بعض الطبقات الاجتماعية لهذا الارتفاع، فيميلون نحو تقليل الإنفاق نتيجة إعادة توزيع الدخل من الطبقات ذات الميل الحدي المرتفع للإنفاق إلى الطبقات ذات الميل الحدي المنخفض للإنفاق، بمعنى إذا كانت الواردات تتكون أصلاً من سلع استهلاكية عادية فإن غلاء المعيشة تفقر أصحاب الدخل الثابتة الذين يعملون على تقليل مدّخراتهم، بينما ارتفاع أسعار السلع الموجهة للتصدير، يعمل على الرفع من الإرباح والمدّخرات أو حتى الاستثمارات، وإذا ارتفعت الاستثمارات يرتفع معها بالضرورة الاستيعاب، مع أنه

يمكن لهذا الأخير أن ينخفض بارتفاع المدّخرات، ومنه يتحسن وضع الميزان التجاري.

ج/ أثر الاحتياطي: إن ارتفاع الأسعار الناتج عن تخفيض قيمة العملة المحلية، من شأنه أن يدفع الأفراد، بغية الحفاظ على مستوى معين من القوة الشرائية التي تمثلها الاحتياطات النقدية التي بحوزتهم، إلى زيادتها كلما ارتفعت الأسعار، من خلال تخفيض حجم إنفاقهم الحقيقي مقارنة بدخولهم الحقيقية، ومنهم من يتخلص من الأصول المالية التي بحوزته، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة فيقل حجم الاستثمارات وبالتالي ينخفض الاستيعاب.

إلا أن تحليل ألكسندر تعرّض إلى انتقاد من طرف ماكلوب (F.MACHLUP) بخصوص الأسعار، إذ يرى أن الاعتماد فقط على التغيرات المطلقة في الأسعار من شأنه أن يهمل آثارا هامة ممكن أن تؤدي إلى تحسين وضع الميزان الجاري، ويقصد بذلك الآثار الناجمة عن التغيرات في الأسعار النسبية، ويتعلق الأمر بأثر إعادة توزيع الموارد الإنتاجية وأثر الإحلال وأثر معدلات التبادل على الاستيعاب.

على العموم، تعرّض التفسير النقدي و المالي (الاستيعاب) الذي يتبناه الصندوق الى انتقادات من طرف المدرسة البنوية ، خاصة فيما يتعلق بتفسير الإختلالات والعودة إلى التوازنات الخارجية المعتمدة من خلال حصر أسباب الاختلال في تزايد الطلب الكلي، و اختزال المعالجة فقط في الضغط على هذا الأخير الشيء الذي يُحرم البلد من الحصول على عملات أجنبية في المدى المتوسط و الطويل، إذ رفضت هذا الطرح، وأرجعت المشكل إلى أشكال البُنْيَات الخاصة باقتصاديات العالم الثالث التي ذهبت ضحية الدول المصنعة، [ليريتو ، 1993، ص: 159] و ترى أن الحل يكمن في تكثيف دور الدولة من خلال إتباع سياسات اقتصادية تقضي على تصلب الجهاز الإنتاجي و جعله أكثر

مرونة للعرض الداخلي و بالتالي الاهتمام أكثر بجانب العرض الكلي لتجاوز الصدمات الخارجية التي تجد مصدرها، حسب هذه المقاربة، في جملة من أسباب متعددة تأتي على رأسها:

● ارتفاع معدل الديون الخارجية : التي تجذرت بقوة في البلدان النامية منذ بداية السبعينات نتيجة تضافر عوامل عديدة من أهمها، ارتفاع معدلات الفائدة الذي يعمل بشكل رهيب على تضخم المبالغ المخصصة لخدمة الدين، و كذا ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد، مما زاد من كلفة استيراد هذه المادة من طرف الدول غير النفطية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز التجاري لهذه الدول؛

● تدهور شروط التبادل الدولي: من خلال تدهور أسعار صادرات الدول المتخلفة والمتمثلة أساسا في المواد الأولية، وارتفاع أسعار المنتجات المستوردة من الدول الصناعية، مما كرس العجز في ميزان المدفوعات، ومنه اللجوء إلى الاستدانة لتمويل الواردات؛

● فشل نماذج التنمية: التي اعتمدها الدول النامية مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، باعتبار أن الإستراتيجيات التنموية المعتمدة لم توفر شروطا موضوعية تتلاءم وخصوصيات اقتصادياتها، و اعتمادها على الإيديولوجية أكثر منه على الواقعية، حيث اعتبرت التنمية مجرد تحقيق مستويات معيشية أفضل لشعبها.

ثانيا : حالة ميزان المدفوعات الجزائري

إلى غاية منتصف الثمانينات من القرن الماضي، استطاعت الجزائر تمويل الاستيعاب الداخلي المرتفع بفضل الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات ذات السعر المرتفع ، لكن بمجرد تهوي ثمن هذه المادة على مستوى الأسواق العالمية بشكل مفاجئ و رهيب سنة 1986، حتى ظهرت بوادر أزمة

حقيقية كشفت مواطن الضعف في الاقتصاد الوطني وأبرزت الخلل على مستوى التوازنات الاقتصادية و المالية الكبرى، الداخلية منها و الخارجية.

اذ تمّ تسجيل انخفاض صادرات النفط بمقدار 50% بين الفترة الممتدة بين 1985 و 1986، حينها انخفضت الايرادات المتأتية من الصادرات بنسبة كبيرة قدرّت بـ 38%، و بهدف تخفيف حدة الصدمات حاولت السلطات الجزائرية الموافقة بين المتاح من الاحتياطات من العملات الأجنبية و حجم الطلب على السلع و الخدمات الأجنبية و ذلك من خلال رفع معدّلات الاقتراض الأجنبي بما فيه القروض قصيرة الأجل ذات الفوائد المرتفعة، هذا بالإضافة الى اللجوء الى فرض قيود على عمليات الاستيراد و اقتصرت بالدرجة الأولى على السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع و المواد الطبية و الصيدلانية، فتقلصت نسبة الواردات خلال الفترة المذكورة أعلاه الى ما يقارب 43% من حيث القيمة الحقيقية. [النشاشيبي و آخرون ، 1998، ص: 101].

في ظل هذا هذا الوضع المتّسم بتناقص الاحتياطات الرسمية التي انتقلت من 1.7 مليار دولار سنة 1985 الى 0.8 مليار دولار سنة 1990، وارتفاع رصيد الدين الخارجي الذي انتقل بدوره في نفس الفترة من 18.4 مليار دولار الى 26.4 مليار دولار، وارتفاع مستويات الطلب الداخلي من طرف الأفراد و المؤسسات، تجرّ الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات ليصبح دائماً وجوهياً³، و معالجته حسب خبراء الصندوق، تقتضي تصحيح سعر صرف الدينار الجزائري بإعادة تقييمه نحو الانخفاض. [سعيد، 2011، ص: 222].

³ يكون العجز هيكلياً عندما تكون مصادر الاختلال خارجية، كارتفاع معدلات الديون الخارجية أو ارتفاع أسعار المواد الأولية، وأيضا لما تتسم أسبابه بالديمومة كعدم مرونة الجهاز الإنتاجي و تغيير هيكل العرض و الطلب الخارجيين على السلع... الخ

ثالثا : تسعيرة الدينار قبل إبرام الإتفاقيات مع الصندوق

مباشرة بعد تخلي الجزائر عن منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963، عملت على تطبيق نظام الرقابة على الصرف مع جميع البلدان المتعاملة معها، بحيث كانت قابلية تحويل الدينار محدودة جدا بالنسبة للمقيمين فقط، مما سهّل عملية تسيير العملة، هذا بالإضافة إلى أن السلطات النقدية امتنعت عن فكرة تخفيض القيمة الخارجية للدينار و ذلك حتى لا تتأثر الصادرات من المحروقات التي تتحدد أسعارها في إطار منظمة الأوبك، و لا تندثر القدرة الشرائية للمواطن، كون أن غالبية المواد الغذائية الضرورية هي مستوردة من الخارج. [BENISAAD, 1990, P.P:]

[92/96]

إذا، فاستقرار سعر صرف الدينار هي السّمة الغالبة التي طبعت الإقتصاد في ظل نظام اقتصادي يقوم على التخطيط المركزي وصرامة نظام الرقابة على الصرف.

إلا أن هذا الإستقرار كان مبنيا في الأصل من حيث نظام التسعير والصرف، على الفرنك الفرنسي فمع تدهور قيمة هذا الأخير لجأت الجزائر إلى إستعمال سلسلة من العملات لتحديد قيمة الدينار، ثم بعدها إتباع سياسة إنزلاق الدينار⁴ بهدف تخفيف حدة الصدمات التي وقعتها الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من سنة 1986.

اتّسم نظام الصرف الجزائري طوال عشرينتين أو يفوق، بالتسيير الإداري و بُعده عن الواقع الإقتصادي، و تجلّى ذلك من خلال أنظمة التسعير التي عرفت فيما بعد مرونة نسبية تجلت في قابلية تحويل الدينار جزئيا قبل الوصول إلى قابلية التحويل بالنسبة للعمليات الجارية. [حميدات / خليفي، 1997، ص:158].

⁴ Le glissement

1: نظام ثبات التسعيرة

إن الكيفية التي تمت بها تسيير سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة، لم تمكن من تحديد قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية على أساس معايير إقتصادية و مالية، قد سبق التطرق إليها في الجانب النظري، بل هي عبارة عن قيمة إدارية بحتة، لا علاقة لها بأداء و كفاءة الإقتصاد الوطني.

وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين :

1/1: مرحلة 1964 - 1973: حُدّد سعر تعادل الدينار الجزائري بـ0,180 غرام من الذهب عند تداوله سنة 1964، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف الدينار كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي و ذلك الى غاية سنة 1969 وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك مقابل الدولار الأمريكي، وإستمر إرتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي رغم أن الدينار لم يتبع الفرنك عند تخفيضه.

كان من شأن هذا الإرتباط أن عرف الدينار إنخفاضا مستمرا مقابل أهم عملات البلدان التي تتعامل مع الجزائر تجاريا، و ذلك نتيجة الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي، و مع إنهيار نظام بروتن وودز المبني على أساس ثبات أسعار الصرف و إقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات و عدم ربطها بالذهب حسب ما تنص عليه المادة الرابعة المعدلة لإتفاقية صندوق النقد الدولي، أخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار.

2/1: مرحلة 1974 - 1987: لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري

بسلة من العملات⁵ وذلك قصد الحفاظ على استقراره وكذا استقلالته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية [ILMANE . 1990. P: 116]، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك، إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثلة أساسا في عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل وعدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري.

وعليه، فإن القوة الشرائية للدينار أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسللة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام، بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقية العملات المكونة للسللة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار.

2 : التسيير الحركي للتسعيرة

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادرها سنة 1986، أثرت بشدة على الإقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد، أدى هذا الوضع بالسلطات الجزائرية إلى التفكير في إدخال إصلاحات هيكلية عميقة تمس كافة مجالات الإقتصاد الوطني بما فيها المجال النقدي والمالي، مع التركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية، إن على المستوى الداخلي أو الخارجي.

⁵ الدولار الأمريكي، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنمركي، الكورون النور مندي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الليرة الايطالية، الفلورين الهولندي، الجنية الإسترليني، البيسيطا الاسبانية، الفرنك السويسري والدولار الكندي.

من أجل بلوغ هذا الهدف (القضاء على الإختلالات)، لجأت السلطات النقدية بداية من سنة 1987 إلى تعديل سعر صرف الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، وذلك باللجوء الى الانزلاق التدريجي الذي يهدف الى خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، تمّ العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 الى غاية بداية 1991، ويعود سبب اللّجوء إلى عملية الانزلاق إلى ضعف احتياطات الصرف المتاحة وزيادة ثقل خدمة الدين. [خالدي، 1996، ص: 199]

ويمكن تتبع عملية الإنزلاق من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم (1): تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1987/1991.

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4,824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق التدريجي .	4,936	نهاية 1987
استمرار الانزلاق بالتوازي مع ابرام الاتفاقيات مع الصندوق.	8,032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الاصلاحات	12,1191	نوفمبر 1990
	15,8889	جانفي 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16,5949	فبراير 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر	17,7653	مارس 1991
تخفيض بمقدار 22% بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي و استمرار الوضع الى غاية 1994	22,5	سبتمبر 1991

المصدر : [حميدات / خليلي، 1997، ص: 158. بتصرف المؤلف]

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن عملية الإنزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990 وهي المرحلة التي طبعتها إصلاحات إقتصادية مكثفة وسريعة، والهدف من وراء ذلك هو بلوغ مستوى مقبول يُمكن الدينار من تحقيق الإستقرار.

رابعا : تسعيرة الدينار في ظل علاقة الجزائر بالصندوق

قبل التطرق الى تفاصيل تسعيرة الدينار الجزائري خلال المدة المعنية بالبرامج التي التزمت الجزائر بتطبيقها جراء توقيعها لاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، وجب التعرض أولا الى علاقة الجزائر بهذا الأخير.

1: علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي

لقد تضررت الجزائر مثلها مثل بقية الدول النامية من الأزمة الإقتصادية العالمية، التي إرتسمت ملامحها منذ بداية الثمانينيات، وتجسد ذلك من خلال الإختلالات التي أصابت ميزانية الدولة بداية من سنة 1983 وكذا ميزان المدفوعات بداية من سنة 1986 مباشرة بعد إنهيار أسعار البترول في السوق العالمية، و تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، الشيء الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إتخاذ إجراءات نقدية ومالية قصد استرجاع التوازنات الإقتصادية الكلية، ومحاربة التضخم والعودة إلى حقيقة الأسعار وكذا خفض الإعانات الموجهة للمؤسسات، إلا أن واقع الاقتصاد الجزائري كان يعاني من إختلالات هيكلية حالت دون نجاح تلك الإصلاحات، فتكرست الأزمة عندما لم تستطع الجزائر تأمين استيراد احتياجاتها الأساسية من الدواء والغذاء في أواخر الثمانينيات، حيث أوصدت في وجهها القروض الدولية من طرف ناديي باريس و لندن بالنظر إلى عدم القدرة على تسديد الديون الخارجية؛ هذه الأسباب وغيرها، دفعت بالجزائر إلى الاستئجار بصندوق النقد الدولي من خلال إبرام

مختلف الاتفاقات، امتدّت لفترة قاربت الثماني(8) سنوات [سعيد، 2011، صص: 252-264].

1/1 : اتفاق الاستعداد الانتماني لسنة 1989

لجأت الجزائر الى عقد اتفاق تثبيت سرّي مع الصندوق لمدة سنة كاملة، تحصل بموجبه على شريحة قرض تقدر بـ155,5 مليون ح.س.خ، استعملت كليا في شريحة واحدة بتاريخ 30 ماي 1990.

مكانة سياسة سعر الصرف في البرنامج

من جملة الإجراءات التي شملها البرنامج المقترح في رسالة النية المؤرخة في 28 مارس 1989 العمل على تطبيق سياسة سعر صرف مرنة، تُشجع سياسة إحلال الواردات وتوفير مستويات مناسبة من إحتياطات الصرف الدولية، ويتأتى ذلك حسب البرنامج بمواصلة السلطات تطبيق سياسة الإنزلاق التدريجي المتجه نحو المرونة والتي تسمح بتحقيق الهدف المنشود وهو توحيد التدريجي لسوقي الصرف الموازي والرسمي في خلال 03 سنوات. حسب البرنامج، فإنه بمجرد أن يصبح سعر الصرف الرسمي أكثر تعبيراً عن الندرة الحقيقية للعملة الصعبة، فإنه يمكن الإسراع في تحرير نظام التجارة والمدفوعات، وجعله أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي خاصة فيما يتعلق بمدفوعات المبادلات الخارجية الجارية.

2/1 : اتفاق الاستعداد الانتماني لسنة 1991

بتاريخ 03 جوان 1991، أبرمت السلطات الجزائرية اتفاق تثبيت ثاني مع صندوق النقد الدولي يمتد الى غاية مارس 1992 (10 أشهر) تحصّلت بموجبه الجزائر على شريحة قرض بمبلغ 300 مليون وحدة ح س خ.

مكانة سياسة الصرف في البرنامج

فيما يخص السياسة المتبعة في مجال تسعيرة الدينار الذي عرف تخفيضا معتبرا من نهاية 1990 الى مارس 1991، فكان للجزائر خيارين اثنين، فإما أن يعوّم الدينار ابتداء من منتصف شهر أوت من سنة 1991، مع العلم أن الجزائر تفتقد الى أدنى تجربة في هذا الميدان، فالتعويم في هذه الحالة، إلى جانب ضعف الاحتياطات الخارجية، يؤدي مباشرة إلى تدهور رهيب في قيمة الدينار وإلى نتائج وخيمة على القطاع الإنتاجي وعلى تكلفة المعيشة و كذا الاستقرار السياسي؛ أو تخفيض الدينار بحيث لا يتجاوز الفرق بين تسعيرة الدينار الرسمية وتسعيرته في السوق الموازية حوالي 25% وهو ما طبقتة السلطات الجزائرية.

إلا أن خبراء الصندوق عند مراجعتهم للاتفاق شدّدوا على بعض النقاط من بينها جعل سعر صرف الدولار في حدود 24,5 دج، ثم مواصلة التخفيضات الجزئية و تثبيت الدولار في حدود 26,5 دج في نهاية ديسمبر 1991.

3/1 : اتفاق الاستعداد الانتمائي لسنة 1994

بداية من 1994، ازدادت الوضعية الاقتصادية تآزما و تجذرت الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي بسبب انهيار اسعار البترول، فلجأت السلطات الجزائرية الى عقد اتفاق ثالث في أفريل 1994 مع الصندوق مدته عام واحد، يتيح امكانية إعادة جدولة الديون الخارجية.

مكانة سياسة الصرف في البرنامج

كان لسياسة سعر الصرف ضمن برنامج الاستقرار الثالث تركيزا خاصا و ذلك من اجراءات محددة كتسوية سعر الصرف عن طريق تخفيض الدينار مقابل الدولار الامريكي بنسبة 40.17%، وهذا معناه أنه يجب أن تعكس قيمة الدينار الواقع الاقتصادي، أيضا ضرورة الوصول إلى قابلية تحويل الدينار

على المدى المتوسط حتى يتمكن جميع المتعاملين الذين تتوفر لديهم رؤوس أموال بالدينار الحصول على العملة الصعبة، ويتأتى ذلك من خلال توفير احتياطات صرف كافية؛ [Goumiri, 1994, p: 46]؛ أيضا اللجوء الى ربط سياسة سعر الصرف بحجم الواردات، إذ لا يمكن حسب صندوق النقد الدولي، اختيار سعر الصرف وحجم الواردات بصفة مستقلة، وإلا أدى ذلك إلى إحداث اختلالات خطيرة في الاقتصاد، ويتوقف الاختيار من بين التوليفات المختلفة لسعر الصرف وحجم الواردات على الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها؛ وأخيرا، العمل على إصلاح نظام تسعيرة الدينار من خلال اعتماد طريقة "التثبيت".

4/1: اتفاق القرض الموسع للفترة 1995-1998

هو برنامج متوسط المدى، بدأت الجزائر تطبيقه انطلاقا من 1 أفريل 1995، يمتد الى غاية مارس 1998، تحصّلت بموجبه على قرض قدره 1.169.28 مليون وحدة ح س خ، يتم تحرير قسط منه بمجرد الموافقة على رسالة النية المتضمنة برنامج التصحيح الهيكلي.

مكانة سياسة الصرف في البرنامج

لقد أولى هذا البرنامج عناية فائقة بأداة الصرف، إذ أقر سياسة صرف مرنة تدعم تنافسية الاقتصاد الوطني في مجال الصادرات وكذا إحلال الواردات، ومن أجل ذلك سطرت السلطات النقدية مسعى يتضمن وضع سوق بينية للعملة الصعبة، وإنشاء مكاتب صرف بداية من شهر جانفي 1996، ليتم التخلي تدريجيا عن نظام الربط لسعر الصرف، ليأخذ مكانه نظام تعويم مدار يمكن السلطات النقدية من مواجهة الصدمات الناشئة عن شروط التبادل.

أما فيما يخص قابلية تحويل الدينار، فإنه تقرر استكمال قابلية تحويله في نهاية فترة البرنامج أي بين سنتي 1997 و 1998 ، وهي الفترة التي كان يفترض أن يتم فيها عملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأيضا التفاوض في شأن الشراكة الأورو متوسطة.

2: مسارات التسعيرة في ظل الإتفاقيات الأربعة

لقد استمر العمل بسياسة الإنزلاق التدريجي للدينار حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه حيث قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991، بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بموجب الإتفاق الثاني (ستاندباي)⁶ المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991، والهدف من عملية التخفيض هو محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي وجعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية والعمل على جعل الدينار قابلا للتحويل وكذا رفع الدعم عن المنتجات المحلية و ترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض و الطلب، بالإضافة الى الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في إتفاقية الإستعداد الائتماني.

استمر الدينار على هذا الوضع (22,5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد) إلى غاية الإتفاق الذي أبرم مع الصندوق بتاريخ أبريل 1994 والذي تمخض عنه تخفيض يقدر بـ 40,17 % أقره مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994، وبذلك يصل عدد الوحدات المقابلة لدولار أمريكي واحد إلى 36 دينار.

⁶ Accord STAND- BY.

1/2: نظام جلسات التثبيت

"إن العملات غير القابلة للتحويل لا يمكن أن تكون موضوع سوق حقيقية وأسعارها تتحدد من طرف البنك المركزي"
[SIMON, 1991, P:17]

على هذا الأساس، فإن تحويل الدينار ولو جزئياً يتطلب وضع نظام يتحدّد بموجبه السعر وفق قوى العرض و الطلب، الشيء الذي يسمح بالارتفاع التدريجي لحجم المبادلات الخارجية، فيبادر البنك المركزي بتاريخ 1994/10/01 إلى تنظيم جلسات أسبوعية " التثبيت " هدفها تحديد سعر صرف الدينار و هي مرحلة انتقالية بغية الوصول في النهاية الى وضع سوق صرف بينية (بين البنوك).

ومما ساعد على إنشاء هذا النظام الجديد مجموعة معطيات تتمثل في نجاح برنامج الإستقرار والتحكم في الوضع النقدي و اتجاه معدلات التضخم نحو الإنخفاض وكذا تحسن مستوى الإحتياجات من العملة الصعبة.

كانت تهدف جلسات " التثبيت " الى تحديد سعر الدينار من خلال المناقصات⁷ وتعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي، بالإضافة الى خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

الجلسات التي تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك الجزائري، كانت أسبوعية في البداية، ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة، أين يقوم البنك الجزائري عند فتح الجلسة بعرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي، على أساس سعر صرف أدنى⁸، حينها تقوم البنوك بعملية عرض⁹ للمبلغ المراد

⁷ Adjudications

⁸ TC.Plancher.

الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف البنك الجزائري¹⁰ و الطلب عليها من طرف البنوك التجارية، إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة.

لقد دام العمل بنظام جلسات " التثبيت " طوال مرحلة إنتقالية تجريبية إمتدت إلى غاية ديسمبر 1995 لتترك المجال إلى سوق الصرف البنينية في تحديد قيمة الدينار.

2/2: سوق الصرف البنينية

في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي يغطي الفترة الممتدة بين أبريل 1995 و مارس 1998، أصدر بنك الجزائر بتاريخ 1995/12/23 لأئحة رقم 95-08 تتضمن إنشاء سوق صرف بينية، يتدخل فيها يوميا جميع البنوك و المؤسسات المالية، من أجل البيع والشراء بالتراضي للعملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، من خلال الإعلان المتواصل لسعر الصرف العاجل.

يأتي تدخّل بنك الجزائر في هذه السوق في إطار تسيير احتياطات الصرف المتأتية أساسا من إيرادات المحروقات و المحافظة على استقرار وتوازن سعر الصرف الفعلي الحقيقي (TCER)¹¹ للدينار في الأجل الطويل عند قيمته التوازنية المحددة وفق أساسيات الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التّحكم في تدبذبات سعر الصرف الاسمي، وتسجل سياسة تسيير سعر

⁹ Soumission

¹⁰ عرض العملات بقي حكرا على البنك الجزائري
¹¹ (TCER) هو مؤشر للتنافسية يشمل المبادلات التجارية للجزائر مع أهم المتعاملين التجاريين و يبلغ عددهم خمسة عشر [15] بلدا، يُمثّلون حوالي 88% من إجمالي المبادلات بالنسبة لسنة الأساس [1995].

الصرف من طرفه في إطار التعويم المدار لسعر صرف الدينار مقابل أهم العملات، ويعتبر المتدخل الرئيسي في سوق الصرف البيئي على اعتبار أن الجزء الأكبر من إيرادات الصادرات تغذي احتياطات الصرف الرسمية.

تنقسم سوق الصرف البيئية إلى سوق فورية عاجلة و أخرى آجلة، وقد انطلق نشاطها بصفة فعلية بتاريخ 1996/01/02.

بهدف تفادي كل ما من شأنه التأثير على السير العادي للسوق موضوع الدراسة، كان لزاما إدخال بعض القواعد و المعايير التي من شأنها أن تجعل السوق خاضعة للرقابة المستمرة، وهي متعلقة في مجملها بمراقبة مراكز الصرف¹² من خلال مطالبة البنوك و المؤسسات المالية بضرورة احترام نسبتي اثنتين هما على التوالي، نسبة قصوى تقدر بـ 10% ما بين مبلغ وضعية البنك أو المؤسسة المالية¹³ بالنسبة لكل عملة أجنبية و مبلغ الأموال الخاصة؛ و نسبة قصوى أخرى تقدر بـ 30% ما بين أكبر المبالغ في الوضعيات الطويلة أو القصيرة لجميع العملات و مبلغ الأموال الخاصة لهؤلاء. www.bank-of-algeria.dz.

خامسا : أثر تخفيض الدينار في الفترة محل الدراسة

يقتضي معالجة العجز في ميزان المدفوعات دراسة دقيقة للأسباب المؤدية إلى حدوث هذه الاختلالات، وبالتالي فإنه من الضروري أن تكون الأدوات المستعملة مناسبة لهذا الغرض.

فالجزائر عرفت خاصة منذ عام 1985 اختلالا جوهريا على مستوى ميزانها التجاري، إذ اتسمت السلع الجزائرية بارتفاع أسعارها الداخلية مقارنة بالأسعار الدولية، مما جعلها غير قادرة على منافسة مثيلاتها في السوق العالمية، هذا بالإضافة

¹² وضعيات الصرف.

¹³ الوضعية الطويلة أو القصيرة.

إلى كون العملة الوطنية محددة قيمتها على أساس ريعي¹⁴، وتفاقم الاختلال بتفاقم الأزمة، مما انجر عنه تباطؤ رهيب في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي استوجب إدخال إصلاحات جذرية تتحكم فيها أدوات السوق الحرة.

من أهم هذه الإصلاحات عملية تخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى، والسؤال المطروح: ما هي الآثار المترتبة عن هذه السياسة؟

1: أثر التخفيض على الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أهم مؤشر يمكن من خلاله معرفة الانعكاسات التي تحدثها سياسة الصرف على هيكل ميزان المدفوعات.

1/1: تحليل الصادرات

كما أوضحنا سالفا، فإن الأثر المباشر للتخفيض هو انخفاض أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير بدلالة العملة الأجنبية، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه السلع.

إلا أن التخفيض الذي تم في إطار الاستعداد الائتماني الثاني بتاريخ جوان 1991 والمقدر بـ 22.5% لم تظهر آثاره على الصادرات بحيث أنه لم يحدث تغيير معتبر في تشكيلتها وسيطرت المحروقات على باقي الصادرات، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تطور الصادرات الجزائرية المبينة في الجدول (2).

¹⁴ بمعنى أن قيمة الدينار الجزائري محددة على أساس إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات.

الجدول رقم (2): تطور الصادرات الجزائرية 1991-1998- الوحدة: مليار دولار

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
10.14	13.82	13.20	10.25	8.89	10.41	11.51	12.44	12.88	الصادرات (FOB)
9.77	13.18	12.60	9.70	8.60	9.90	11.00	11.97	12.35	محروقات
0.37	0.64	0.60	0.50	0.30	0.50	0.50	0.47	0.53	صادرات أخرى

المصدر [بنك الجزائر]

لقد أعقب عملية التخفيض هذه، انخفاض في متحصلات الدولة من الصادرات النفطية والسبب في ذلك يعود أساسا إلى انخفاض حجم وأسعار الصادرات نتيجة وفرة المخزون لدى الدول المستهلكة للمحروقات والنمو الضعيف للاقتصاد العالمي وكذا ارتفاع إنتاج بترول بحر الشمال بالإضافة إلى أن أسعار وحصص الدول الأعضاء في الأوبك تتحدد في إطار هذا الأخير.

أما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية، فلقد سجلت انخفاضا محسوسا نتيجة الجفاف الذي أصاب البلاد طيلة السنوات 1992 و1993 و1994.

في إطار الاتفاق الثالث المبرم سنة 1994، قامت السلطات النقدية بتخفيض آخر في قيمة الدينار وصل إلى حدود 40.17% ؛ حيث انتقل سعر الدولار الواحد من 25.6912 دج بتسعيرة يوم 94/04/08 إلى 36.0075 دج بتسعيرة يوم 94/04/10 .

بالرجوع إلى الجدول أعلاه، نجد أن الإيرادات المتأتية من الصادرات عرفت أدنى قيمة لها في سنة 1994، حيث بلغت 8.89 مليار دولار، والسبب في ذلك يعود إلى تدهور الوضعية الاقتصادية، وتوسع الاختلالات الاقتصادية الكلية، نتيجة الانخفاض المتواصل لأسعار البترول، بالإضافة إلى الجفاف

وكذا نسبة التضخم التي قاربت 39%، إذ بلغت حصة الصادرات من غير المحروقات حوالي 300 مليون دولار فقط، وبالتالي فإن الأثر المرجو من عملية التخفيض لم يتحقق على مستوى الصادرات.

لكن ابتداء من سنة 1995 تاريخ توقيع اتفاق التمويل الموسع، انتعشت الصادرات الجزائرية وسجلت ارتفاعا محسوسا في السنوات 1995 و 1996 و 1997، إذ بلغت على التوالي 10.25 مليار دولار و 13.20 مليار دولار و 13.82 مليار دولار، بينما تراجعت قيمة الصادرات في السنة الأخيرة من برنامج التصحيح و السبب في ذلك راجع إلى تدهور المتوسط السنوي لأسعار النفط الذي بلغ مستوى 12,94 دولار للبرميل.

أما صادرات القطاع الصناعي، فإنها لم ترق إلى الأهداف المسطرة لها، إذ أن نمو الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات وخارج القطاع الزراعي، سجل نتائج سلبية قدرت بـ 1.4% سنة 1995 وذلك راجع إلى ضعف فعالية القطاع الصناعي الذي يشكو من قيود هيكلية بالدرجة الأولى.

الجدول رقم (3): نصيب الصادرات من غير المحروقات من مجموع الصادرات (%) للفترة 1990-1998.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النسبة المئوية	4.11	3.79	4.34	4.80	3.37	4.88	4.55	4.63	3.79

المصدر: [بنك الجزائر، بتصرف الباحث]

نلاحظ من خلال تتبع أرقام هذا الجدول، أن تغير نسبة الصادرات منذ سنة 1990 إلى غاية 1998 هو فقط +0.49%، أي ما يمثل 0.11 مليار دولار فقط.

السؤال المطروح، هل هذه النتيجة كافية ومرضية بالنظر إلى التضحيات المقدّمة، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي

والمالي، نتيجة التخفيضات المتتالية في إطار برامج ضخمة ترعاها هيئة عالمية في مستوى صندوق النقد الدولي؟

ما يمكن استخلاصه، أن عمليات الانزلاق والتخفيضات التي عرفها الدينار طيلة هذه الفترة، فشلت في تحقيق مبتغاها، إذ أن الصادرات خارج المحروقات لم تعرف انتعاشا كما كان منتظرا، خاصة في الفترة الممتدة بين 1991 و1994، وهذا يدل على عدم استجابة الصادرات لعملية تخفيض قيمة الدينار، حتى وان سجلت (الصادرات خارج المحروقات) نسبة موجبة في سنة 1992، فان ذلك غير كافي، على اعتبار أن نسبة التخفيض وصلت حوالي ثلاثة (3) أضعاف نسبة الزيادة في الصادرات.

بينما استطاعت نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات تجاوز نسبة التخفيض الحاصل في الدينار الجزائري بداية من سنة 1995، أين وصلت هذه النسبة إلى 66.66% مقارنة بسنة 1994، مقابل انخفاض لقيمة الدينار وصلت إلى حدود 35.98%، والسبب في ذلك يعود إلى ما سلف ذكره. والجدول التالي يمكن من تبيان ذلك بوضوح :

الجدول رقم (4): نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات مقارنة بنسب التخفيض للفترة: 1990-1998 (%)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
1,61	5.41	14.85	35.98	50.17	06.92	18.19	106.36		نسبة تغيير سعر صرف الدينار مقابل الدولار.
43.19-	6.66+	20.00+	66.66+	40.00-	0.00	6.38+	11.32-		نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات.

المصدر : [بنك الجزائر بتصرف الباحث]

2/1: تحليل الواردات

إن تحليل تطور الواردات الجزائرية يدعونا إلى دراسة الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تطور الواردات الجزائرية للفترة 1990 – 1998

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المبالغ بملايير الدولارات.	9.77	7.77	8.30	8.00	9.20	10.10	9.10	8.13	8.63
التطور (%)		20.47-	6.82+	3.61-	15+	9.78+	9.90-	10.66-	6.15+

المصدر : [بنك الجزائر بتصرف الباحث]

تدفعنا معطيات الجدول أعلاه إلى إبداء الملاحظات الآتية:

1. انخفاض واضح في قيمة الواردات في سنة 1991، إذ بلغ نسبة 20.47 %، وهو ما يعادل مليارين من الدولارات الأمريكية، والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى عملية الإنزلاق التدريجي السريع بداية من شهر نوفمبر 1990 حسب ما هو مبين في الجدول (1) وهي أيضا، الفترة التي طبعتها إصلاحات إقتصادية مكثفة وسريعة التي كانت من نتائجها تعرّض المؤسسات الاقتصادية العمومية لصعوبات في شراء الواردات اللازمة لها في ظل بروز سوق موازية للصرف الأجنبي. [النشاشيبي وآخرون، 1998، ص: 101]
2. عدم الالتزام بمحتوى برنامج الاتفاق الثاني المبرم في افريل 1991 خلال سنتي 1992 و1993، وذلك بسن قيود إدارية تُخَد من الواردات والمدفوعات نحو الخارج، مما أدى إلى انخفاض كبير في الواردات من المواد الأولية و المواد نصف المصنعة وقطع الغيار، وبالتالي فإن الجدوى من دراسة فعالية تأثير عملية التخفيض خلال هذه الفترة غير مطروحة أساسا.
3. ابتداء من سنة 1994، تاريخ تطبيق اتفاق التثبيت الثالث، عرفت الواردات الجزائرية نموا نسبيا، نظرا لرفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والصرف، واستبدالها بتعليق مؤقت لاستيراد قائمة من المنتجات، والتي أُلغيت نهائيا فيما بعد؛ هذا بالإضافة إلى تخصيص جزء من

الأموال الإضافية التي وقّرتها عملية إعادة الجدولة في الرفع من الاستيراد. [1996, p:12, KERAMANE.]

4. بلغت قيمة الواردات أقصى قيمة لها في سنة 1995، إذ وصلت 10.10 مليار دولار والسبب في ذلك ليس الرفع في حجم الواردات، بقدر ما هو راجع إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة خاصة الحبوب، وكذا انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة لبقية العملات.

كما سبقت الإشارة إليه، فإن التخفيض يفقد من فعاليته إذا لازمه تخفيض أكبر أو مماثل في قيمة عملة الاستيراد.

فيما يلي الجدول رقم (6) الذي يُبيّن نسبة تطور الواردات مقارنة بنسب تخفيض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري):

الجدول (6): نسبة تطور الواردات مقارنة بنسب التخفيض للفترة 1990-1998.

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	نسبة تغيير سعر الصراف د.ج/ دولار
1.61	5.41	14.85	35.98	50.17	6.92	18.19	106.36		
6.15+	10.66-	9.90-	9.78+	15+	3.61-	6.82+	20.47-		نسبة تطور الواردات

المصدر : [بنك الجزائر بتصرف الباحث]

الجدول أعلاه يبيّن أن التخفيضات المتواصلة التي عرفها الدينار طيلة هذه الفترة، فشلت في تحقيق مبتغاها، إذ أن الواردات بصفة عامة لم تتراجع، هذا يعني عدم مرونة الطلب على الواردات حتى وإن انخفضت، وهو الشيء الذي حدث في سنة 1991، فنسبته هي أقل من نسبة تخفيض العملة ومنه فإن الاستجابة لم تكن كافية في تخفيض قيمة الواردات، هذا يعني أن الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في انجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.

أما فيما يخص الميزان التجاري فيمكن تتبع تطوراته في هذا الجدول:

الجدول رقم (7): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 1990-1998.

الوحدة : مليار دولار

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
1.51	5.69	4.10	0.20	0.30	2.4	3.20	4.67	0.58	الميزان التجاري
10.14	13.82	13.20	10.25	8.89	10.41	11.51	12.44	12.80	الصادرات
8.63	8.13	9.1	10.1	9.20	8.00	8.30	7.77	9.77	الواردات
117.50	169.98	145.45	101.48	96.63	130.12	138.67	160.10	131.83	معدل التغطية (%)

المصدر: [بنك الجزائر]

ما يلاحظ عند تتبع أرقام الجدول، أن معدل التغطية التجاري الخارجي موجب، إذ يفوق نسبة 100% في أغلب السنوات، باستثناء عام 1994 إذ سجل 96.63 %، كما يبين مرحلتين هامتين طبعتهما الميزان التجاري:

- المرحلة الأولى: الممتدة من 1991 إلى 1994، أي من التخفيض الأول إلى التخفيض الثاني، إذ سجل معدل التغطية تناقصا مستمرا إلى أن وصل سنة 1994 نسبة 96.63% وهي السنة التي تواصل فيها انخفاض أسعار البترول والجفاف والتضخم.
- المرحلة الثانية: وهي مرحلة انتعاش الرصيد التجاري من خلال تزايد معدلات التغطية ابتداء من سنة 1995 نتيجة الأموال التي وقّرتها عملية إعادة جدولة الديون الخارجية والمقدرة بـ 5.1 مليار دولار، والقروض المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التمويل الموسع، والمقدرة بـ 1.8 مليار دولار، منها 480 مليون دولار سُحبت في نفس السنة [MEDIA-BANK, 1998, PP:6-9]؛ لكن تهاوي أسعار النفط بشكل لافت في عام 1998 أوقفت عملية انتعاش الميزان التجاري.

2: أثر التخفيض على المديونية الخارجية

بلغت الديون الخارجية الجزائرية حوالي 30.473 مليار دولار أمريكي بتاريخ 1998/12/31 [MEDIA-] وهي بذلك تتصدر قائمة الدول العربية المقترضة. [BANK,1999,P:6]

حتى نتمكن من تحليل آثار هذا التخفيض، لا بد من معرفة أهم العملات المكوّنة للمديونية الجزائرية والتي يتيحها الجدول التالي :

جدول رقم (8): تفصيل المديونية بدلالة العملات المكونة لها للفترة 1990-1998. (%)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
42.2	44.8	42.1	47.7	51.3	49.0	46.2	40.3	40.1	الدولار
14.1	14.7	15.9	15.8	15.3	11.8	13.1	16.3	17.7	الفرنك
12.2	11.5	12.7	13.6	15.6	15.7	15.6	16.2	15.8	الين
6.3	6.2	6.4	6.5	6.8	6.5	8.6	10.5	11.0	المارك
25.2	22.8	22.9	10.4	11.0	17.0	16.5	16.7	15.4	العملات الأخرى

المصدر: [بنك الجزائر]

من الجدول يتبين أن الجزء الأعظم من المديونية الخارجية الجزائرية، هو بدلالة الدولار الأمريكي حيث بلغ في نهاية 1998 نسبة 42.2% من إجمالي الديون؛ وتمثل العملات الأربعة الأساسية¹⁵ الجزء الأهم، أي ما يقارب 80% من السلة المكوّنة للديون الخارجية الجزائرية.

وعلى هذا الأساس، فإن التخفيض في قيمة الدينار مقابل هذه العملات وخاصة الدولار الأمريكي، سوف يعمل على إضعاف طاقة الجزائر في خدمة ديونها الخارجية من خلال إضعاف قدرة الاقتصاد الوطني، بتوجيه موارد اقتصادية متزايدة لتسديد الديون الخارجية، ومنه تأثر معدلات النمو الاقتصادي.

¹⁵ الدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي والين الياباني والمارك الألماني.

الجدول رقم (9): تطور المديونية الخارجية بالدينار الجزائري 1990 - 1998

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
30.473	31.222	33.615	31.573	29.486	25.724	26.678	27.875	28.379	المديونية الخارجية بملايير الدولارات
2.40-	7.12-	6.46+	7.07+	+ 14.62	3.57-	4.29-	1.77-	-	نسبة التغير (%)
58.7300	57.7000	54.7490	47.6630	35.0590	23.3450	21.8360	18.4730	8.9575	متوسط سعر صرف دج / دولار
1788.757	1801.509	1840.387	1504.864	1033.749	600.527	582.541	514.935	254.205	المديونية الخارجية بملايير الدينارات
0.71 -	2.11-	22.29+	45.57+	72.14+	3.08+	13.13+	102.56+	-	نسبة التغير (%)

المصدر: [بنك الجزائر مع تصرف الباحث]

من خلال تتبعنا لمعطيات هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

1. إن الانزلاقات والتخفيضات التي عرفتھا العملة الجزائرية في الفترة محل الدراسة¹⁶ تُحمّل الدولة الجزائرية أعباء جديدة لخدمة ديونها، بحيث أن نسبة الزيادة في هذه الأعباء هي مساوية تقريبا لنسبة التخفيض في قيمة الدينار، مما يعني أن الدولة مضطرة إلى دفع مبالغ أكبر بدلالة الدينار

¹⁶ نذكر فقط، أن الفترة تتعلق بالمرحلة التي خضعت فيها الجزائر لبرامج صندوق النقد الدولي سواء تعلق الأمر بالتثبيت أو التصحيح.

للحصول على المقدار اللازم من العملات الأجنبية لسداد أعباء خدمة الدين مما يثقل كاهل الدولة؛

2. رغم تناقص حجم المديونية الخارجية بدلالة الدولار الأمريكي منذ سنة 1990 الى غاية 1994، فإن المبالغ المقابلة بالدينار الجزائري ما فتئت أن ترتفع من سنة الى أخرى بسبب التخفيضات المتتالية المشار إليها أعلاه، حتى بلغ معدل الزيادة في الديون الخارجية معبر عنها بالدينار 72.14% مقارنة بالسنة السابقة لها و ذلك بسبب تخفيض قَدْر متوسطه السنوي بـ 50.17% ؛

3. يعود سبب ارتفاع حجم المديونية الخارجية سنتي 1995 و 1996 الى تأجيل سداد ما يقارب 50% من الديون الخارجية في إطار اتفاق إعادة جدولة الديون الذي أبرم في عام 1994؛

4. نلاحظ أن نسبة زيادة المديونية الخارجية المسجلة في سنة 1997 مثلا، نسبةً إلى سنة الأساس (1990) بالعملة الصعبة (الدولار الأمريكي) هي 10.02%، بينما وصلت هذه النسبة بدلالة الدينار إلى 608.68%؛

5. يعود سبب انخفاض حجم المديونية في سنة 1997 و بدرجة أقل في 1998، إلى إعادة تحسّن إيرادات الصادرات.

سمحت عملية إعادة الجدولة بانتقال المدة المتوسطة لتسديد الدين من 3.2 سنة في 1994/1993 الى أكثر من 7 سنوات في عام 1995، وأكثر من 9 سنوات في 1996 و 1997، أما سنة 1998 فلا يمكن اخضاعها للتحليل والتقييم بفعل الفترة القصيرة¹⁷ التي شملها البرنامج في هذه السنة.

¹⁷ دام برنامج التصحيح الى غاية مارس 1998.

على العموم، أثبتت الدراسة من خلال الميزان التجاري للحالة الجزائرية للفترة محل البحث، أن شرط مارشال- ليرنر غير قابل للتجسيد بالنظر الى الأسباب التالية:

1. اعتماد الجزائر على النفط في عمليات التصدير، إذ أن متوسط الإيرادات المتأتية من هذه المادة الحيوية يشكّل حوالي 96% من إجمالي الصادرات، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يرتفع حجم صادرات النفط مهما بلغت نسبة تخفيض الدينار الجزائري، لأن، كما أشرنا سابقا، الجزائر ملزمة باحترام حصتها في OPEC و بالتالي فمهما بلغت درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية، حتى وإن آلت الى مالا نهاية فلن يحقق الـ 4% المتبقي من إجمالي الصادرات شيئا ملموسا؛ و مع ذلك فإن الارتفاع الطفيف الذي عرفته الصادرات خارج المحروقات بداية من 1995، لم تكن وليدة سياسة التخفيض بقدر ما كانت ناتجة عن تحسن الظروف المناخية التي ساعدت على زيادة الانتاج الزراعي و كذا تراجع معدل التضخم حيث بلغ 15% في هذه السنة بعدما كان 39% في سنة 1994؛

2. تقتضي الرشادة الاقتصادية أنه كلما ارتفع السعر تنخفض الكمية المطلوبة ولكن ليس اتجاه السلع الأساسية، وهي الحالة التي عرفتتها الواردات الجزائرية بخصوص السلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع والسلع الانتاجية والأدوية، إذ أن مرونة الطلب الداخلي على مثل هذه الواردات ضعيفة جدا، فارتفاع الأسعار بدلالة العملة المحلية (الدينار) نتيجة عملية التخفيض لم تؤدي، في أغلب الأحيان، الى تخفيض حجم الواردات، و الدليل هو أنه بمجرد رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية عند تطبيق برنامج التثبيت الثالث و توفير بعض الأموال الناتجة عن إعادة جدولة الديون، حتى ارتفع نسبيا حجم هذه الأخيرة.

أيضا، يجب ملاحظة أنه ليس مجرد انخفاض في حجم الواردات لسنة معينة يعني بالضرورة استجابة الاستيراد لعملية التخفيض، فالفعالية تقتضي تناقص الكمية المطلوبة من الواردات بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في أسعار هذه الأخيرة، وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في سنة 1997 فقط.

على هذا الأساس، فإن مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات الجزائرية ومرونة الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لا يمكن أن تتجاوز الواحد الصحيح وفق شرط مارشال- ليرنر، على اعتبار أن الأولى صفرية و الثانية ضعيفة جدا.

خاتمة:

رغم الإصلاحات المتتالية والواسعة النطاق التي مسّت جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف قطاعاتها، سواء تعلق الأمر بإصلاحات ذاتية بإرادة الدولة الجزائرية التي بدأت معالمها منذ أزمة 1986، أو التي جاءت في إطار الاتفاقات المتعددة التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي، لاسيما تلك المتعلقة بسياسة تخفيض العملة، لم ترق في مجملها إلى الهدف المراد بلوغه، فتباينت النتائج المتوصل إليها في هذا الميدان عن تلك المبرمج لها وفق أسس نظرية بحتة؛ فالصادرات خارج المحروقات لم تعرف انتعاشا كما كان منتظرا، خاصة في الفترة الممتدة بين 1991 و 1994، وهذا يدل على عدم استجابة الصادرات لعملية تخفيض قيمة الدينار، ولا يمكن الحديث في هذا السياق عن تأثير صادرات المحروقات بهذه السياسة بسبب تزواج عاملين اثنين هما انخفاض أسعار المحروقات على مستوى الأسواق الدولية وكذا ثبات كمية هذه المادة المصدّرة، نظرا لضرورة احترام الجزائر لحصتها في منظمة الدول المصدرة للنفط، وهذا معناه عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير سعر صرف الدينار. حتى وإن تحقق الارتفاع في عرض هذه الأخيرة وهي الحالة المسجلة في السنوات الموالية فالسبب يعود بالدرجة

الأولى الى الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات والظروف المناخية الملائمة وتراجع معدلات التضخم.

نفس التحليل ينطبق على الواردات الجزائرية، إذ أن الواردات بصفة عامة لم تتراجع بالشكل المأمول بسبب كون الواردات إحدى الأدوات الهامة للتنمية الاقتصادية، إذ تستعمل كمدخلات أساسية في النشاط الانتاجي للمؤسسة الاقتصادية يستحيل ايجادها في السوق المحلية، أضف الى ذلك ضرورة توفير المواد الاستهلاكية الضرورية التي انخفض انتاجها محليا بالنظر الى الجفاف الذي طبع مرحلة هامة من الفترة محل الدراسة. حتى و إن تحقق الانخفاض على مستوى الواردات في بعض الفترات موضوع الدراسة، فمرده الى الاتفاق الموقع مع الصندوق الذي يحث على خفض الانفاق و كذا عدم القدرة على تسديد فاتورة الواردات في فترات انخفاض ايرادات الصادرات، بالاضافة الى تناقص الواردات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية؛ هذا كله يعني أن الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في انجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.

المُحصِلة، هي أن رصيد الميزان التجاري لم يتأثر بتاتا بالتخفيضات المتواصلة لقيمة الدينار، بل بالعكس لاحظنا تناقصا مستمرا على مستوى الرصيد طيلة الفترة التي عرفت فيها العملة الجزائرية انخفاضا معتبرا؛ و هو نفس التحليل الذي ينطبق على بنود ميزان المدفوعات، سواء تعلق الأمر بميزان الخدمات أو التحويلات أو ميزان العمليات الرأسمالية من خلال تتبعنا لأرقام المديونية الخارجية.

يظهر من خلال النتائج المتوصل إليها في الحالة الجزائرية، أنه تمّ إغفال، عند إعداد برامج التنشيت و التصحيح و اختيار الأدوات التي يراها الصندوق، معطيات أساسية مثل طبيعة البنيان الاقتصادي للدول النامية التي تصعب بل وتحول في بعض

الحالات، دون توفير شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية؛ فالبنسبة للصادرات فليس بالضرورة في حال تخفيض أسعار الصادرات سيتزايد الطلب على منتجات الدول النامية، نظرا لتضافر عوامل عديدة منها ضالة الحجم الاقتصادي لهذه الأخيرة وتخصُّص معظمها في الإنتاج الزراعي والتعديني والمواد الأولية بصفة عامة، والتي تتسم بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية، و تعرضها لدورات من الركود الاقتصادي الذي يؤثر في الطلب على منتجات الدول النامية.

كما أن هذه الأخيرة تواجه العديد من الصعوبات لزيادة إنتاج السلع الموجهة للتصدير، ذلك أنها تلاقي صعوبات في استغلال الطاقات و الموارد العاطلة (المادية و البشرية)، و بالتالي يجب التفكير بداية في زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج من أجل التصدير ثم يأتي في المقام الثاني مسألة التخفيض.

أيضا، فعالية التخفيض متوقفة على عدم ارتفاع الأسعار الداخلية للصادرات، فإن رافق التخفيض النسبة ذاتها ارتفاعا في الأسعار الداخلية تنعدم فاعلية التخفيض، وبالنظر إلى أوضاع الدول النامية نجدها تتسم بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وتطبيقها لسياسات تجعلها تتخبط تحت وطأة الضغوط التضخمية كسياسة التمويل بالعجز، إضافة إلى تزايد الطلب على السلع الناشئ عن التزايد السريع للسكان.

قد تؤدي هذه العوامل عند القيام بتطبيق سياسة تخفيض العملة إلى ارتفاع محسوس في الأسعار الداخلية بنسبة قد تفوق نسبة تخفيض العملة، وبالتالي تنخفض أو تنعدم المزايا الممكن تحقيقها و المتمثلة أساسا في تحسين المركز التنافسي لصادرات الدولة.

أما بالنسبة للواردات، فإنه من الناحية النظرية يؤدي ارتفاع أسعارها المحلية (بنفس نسبة التخفيض) إلى تناقص في طلب

المستهلكين على هذه السلع بنسبة أكبر، مما يدفعهم إلى الحد من استيرادها، ولا يتحقق ذلك في البلدان النامية لأنها تفتقد إلى شروط أساسية ولم يكن بمقدور جهازها الإنتاجي إنتاج السلع البديلة للسلع المستوردة وبأقل سعر، وإنّ الجزء الأكبر من واردات الدول النامية يوفره العالم الخارجي، فهي تمثل سلعا ضرورية لا تنتج محليا ولا يمكن الاستغناء عنها، مثل الأدوية والتجهيزات والسلع الغذائية.... الخ.

أيضا، لكي تتحقق أهداف التخفيض في علاج العجز في ميزان المدفوعات، وجب انتهاج سياسات اقتصادية و نقدية من شأنها تحقيق استقرار الأسعار المحلية، إلا أن الواقع في الدول النامية خاصة، يؤدي بهذه العملية إلى انتشار ضغوط تضخمية تجد مصدرها في :

- اعتماد هذه الدول على الواردات من السلع الغذائية والاستهلاكية بشكل كبير؛
- تزايد الطلب الداخلي على السلع البديلة يؤدي في ظل محدودية الموارد الضرورية لتشغيل الطاقات وكذا عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالدرجة المطلوبة لإنتاج هذه السلع، إلى حدوث ضغوط تضخمية والارتفاع في الأسعار.

أظهرت التجارب الماضية خاصة في الدول النامية إلى أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية،

يعقبه ارتفاعا واضحا في الأسعار الداخلية وبالتالي حدوث التضخم نتيجة تضافر الأسباب المذكورة

أعلاه، فتضعف قدرة الدول النامية على توجيه سلعها نحو التصدير بسبب انخفاض تنافسية صادرات الدولة في الأسواق الدولية؛ ولجوء المقيمين إلى ادخار عملات أجنبية بدل المحلية وميولهم إلى الاستهلاك نظرا إلى ضعف ثقتهم في العملة المحلية، أيضا، انخفاض معدل الادخار الوطني مما يؤثر سلبا في تمويل

مشاريع التنمية، عدم تحقيق الخطط الاقتصادية لأهدافها باعتبار أن التكاليف الحقيقية تزيد عن التكاليف التقديرية، بالإضافة إلى ظهور المضاربات التجارية وتوجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المجالات ذات العائد السريع.

كما يؤثر التخفيض بشكل واضح على قدرة الدولة في خدمة ديونها الخارجية وبالتالي على نمو اقتصاديات الدول النامية؛ إذ أن رفع سعر الصرف يؤدي بالضرورة إلى إضافة أعباء جديدة على الدولة المدينة، وتمثل هذه الأعباء الإضافية تقريبا، نفس نسبة التخفيض في العملة المحلية باعتبار أن أقساط الدين الخارجي والفوائد المترتبة عنها مقومة بدلالة العملة الأجنبية، تبقى ثابتة بينما العبء المعبر عنه بالعملة المحلية سيرتفع مما يثقل كاهل الدولة بدفع عدد أكبر من وحدات العملة المحلية للحصول على المقدار اللازم من النقد الأجنبي لسداد أعباء الدين، وهكذا تستفيد الدول أو الهيئات الخاصة ودون عناء، من هذا التخفيض من خلال استيرادها لسلع وخدمات الدول بأسعار تقل عن تلك المطبقة قبل التخفيض.

إذا كانت سياسة أسعار الصرف في البلدان المتقدمة تلعب دورا معتبرا في توجيه تدفقات رؤوس الأموال عن طريق الأسواق النقدية والأسواق المالية وكذا نشاط المراجحين، فإنّ البلدان النامية تفتقد إلى هذا النوع من الأسواق، وإن وجدت فهي على العموم معروفة باحتكارها من طرف الحكومات، وبالتالي فإن سياسة التخفيض تجد نفسها محدودة بفعل أن تحركات رؤوس الأموال في المدى القصير لا تستجيب تقريبا لتغير الفروقات ما بين معدلات الفائدة والتغيرات في سعر الصرف.

أما عن الانتعاش الاقتصادي المرتقب في الجزائر بعد مضي الفترات المقررة سواء في برامج التثبيت أو برنامج التصحيح الهيكلي التي يرهاها صندوق النقد الدولي، ورغم الإجراءات الجريئة التي مسّت اغلب أوجه النشاط الاقتصادي،

فلم يتحقق ولايزال قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي في تطوير الاقتصاد، والدليل على ذلك هو ارتباط جميع القطاعات بما يذره هذا القطاع من إيرادات بالعمللة الصعبة¹⁸، وإن أي انخفاض لأسعار البترول في الاسواق العالمية، كما كان عليه الحال في أواخر 2008 و2009، سيؤثر سلبا على عملية الإقلاع المنتظرة للنشاط الاقتصادي.

¹⁸ حتى صندوق النقد الدولي استفاد بخمسة (5) ملايين دولار من هذه الإيرادات في أواخر 2012.

قائمة المراجع

- الوكيل نشأت، التوازن النقدي و معدّل الصرف دراسة تحليلية مقارنة، القاهرة: شركة ناس للطباعة، 2006.
- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
- خالد الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر: دار هومة، 1996.
- رمزي زكي، علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1992.
- سعيدي نعمان، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، الجزائر: دار بلقيس، 2011.
- ملاًك وسام، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الأولى، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2001.
- مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، بيروت: الدار الجامعية، 1990.
- يونس محمود، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، بيروت : الدار الجامعية، 1993.
- ليريتو ماري فرانس، ترجمة هشام متولي، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، دمشق: دار الأطلس، 1993.
- حميدات محمود وخليلي زين الدين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، سبتمبر 1997.
- النشاشبي كريم و آخرون، دراسة خاصة 165، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، واشنطن: 1998.
- نشرة صندوق النقد الدولي، عدد 27، سبتمبر 1998.
- Benissad. M.E, L'Ajustement Structurel Objectifs et Expériences, Alger:Alim édition, 1993.
- Guitton Henri, La Monnaie, 2^{eme} édition, Paris : Dalloz, 1971.

- Neme Colette, Economie internationale, fondements et politiques, 2^e édition, Paris :Litec économie, 1990.
- Raymond. R & Chaussard .A, Les Relations Economiques et Monétaires Internationales, 3^{eme} édition, Paris : la revue Banque éditeur ,1987.
- Goumiri Mourad, *Rééchelonnement, Crédits Stand-by, Répercussion sur les EPE*, Mutation n° 38, juin 1994.
- Imane M.C, *Note de Travail sur l'Opportunité de Dévaluer le Dinar Algérie* , les Cahiers de la Réforme, Tome 05, 2^{eme} édition , ENAG , 1990.
- Keramane Abdelouhab, *L'Economie Algérinne Entre la Stabilisation et l'Ajustement Structurel*, L'Economie n° 38 , Novembre 1996.
- Simon Yves, Techniques financières internationales, 4^{eme} édition, Paris :Economica, 1991.
- Media Bank, « *Le Fixing* »: *Un Nouveau système de Détermination du taux de Change*, n°14 , Banque d'Algérie, 1994.
- Rapports annuels de la Banque d'Algérie.
- www.imf.org
- www.bank-of-algeria.dz